المملكة المغربية
Royaume du Maroc
البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers

ندوة إقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية
بيت الأمم المتحدة، بيروت، 8 – 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

كلمة السيد رشيد المنياري
عضو مكتب مجلس المستشارين البرلمان المغربي

السيد ممثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛
السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
السيدات والسادة البرلمانيون؛
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية؛
السيدات والسادة الحضور؛

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أشارك معكم باسم البرلمان المغربي في هذا الملتقى الهام الذي يجمع ممثلين عن البرلمانات من مختلف أقطار عالمنا العربي، ومهتمين ومتتبعين للشأن البرلماني، والذي يوفر فضاء هاما للتفكير في سبل تفعيل البرلمانات العربية للخطة الأممية للتنمية المستدامة 2030 ولتبادل التجارب والخبرات فيما بينها حول ما تم انجازه على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك أولويات السنوات المقبلة وفق خصوصية كل منطقة مع التفكير في توصيات واقعية قابلة للتفعيل.
السيدات والسادة الحضور؛

تتميز الخطة الجديدة للتنمية المستدامة 2030 "تحويل عالمنا" بتكريس الدور الأفقي للبرلمان في تحقيق التنمية المستدامة إذ ورد في الفقرة 45 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 المتضمن للخطة بأنه " **نعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا**".

من جهتها أوردت الفقرة 52 من نفس القرار البرلمان كمكون قائم الذات في إعمال وتتبع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، حيث ورد فيها بأنه " **إذا كانت العبارة الشهيرة "نحن الشعوب" هي فاتحة الميثاق، فإننا "نحن الشعوب" نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح.** "

وحيث أن تنفيذ هذه الخطة يلاقي على الصعيد العربي صعوبات وتحديات جسيمة وأزمات مزمنة وناشئة تشهدها المنطقة، في مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحروب والنزاعات المسلحة التي

أدت إلى نزوح موجة من اللاجئين مما بات يهدد المعيشة والحياة، والتماسك الاجتماعي، والتنوع الثقافي، فإننا كبرلمانيين مدعوون إلى مضاعفة الجهود من أجل تغيير هذا الواقع بآخر أفضل منه أساسه الحقوق ورافده نمو مستدام صديق للبيئة، يحقق العيش الكريم للجميع في عالم يسوده السلم والعدالة والمساواة.

من هذا المنطلق آلينا على أنفسنا في مجلس المستشارين إلا أن نساهم في المجهود المبذول من قبل الحكومة المغربية من أجل بلوغ أهداف ومرامي خطة 2030 ذلك أن مجلس المستشارين، وهو مجلس يتميز بتعدد مكوناته الترابية والنقابية والمهنية، بات بفضل هذه التركيبة الفريدة يحظى بموقع يمكنه من تحمل خاص، في حدود أدواره الدستورية، لقضايا أساسية في مسار أجرأة خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني كالتقائية السياسات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة أو ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة سواء على مستوى السياسات العمومية الوطنية أو على مستوى السياسات العمومية الترابية، فإنه قد عمل على تأمين آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة بأهداف خطة التنمية المستدامة في إطار إعمال ورقة الطريق الإستراتيجية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث اتخذ المجلس بهذا الخصوص مجموعة من التدابير التي همت على الخصوص:

- وضع إطار لتقييم أولي لأثر مشاريع القوانين التنظيمية والعادية ذات الأولوية من منظور المساواة بين الرجال والنساء والأثر على الجماعات الترابية؛
- وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية مع استكمال مسلسل إبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات الدستورية الاستشارية قصد تقديم الرأي والمشورة إلى مجلس المستشارين بهذا الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإطار يستحضر خطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي؛
- طبقا لنفس المنطق شكلت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عنصرا من العناصر المرجعية في **وثيقة معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية**، التي شكلت بدورها إحدى مخرجات الندوة الدولية حول الموضوع التي نظمها مجلس المستشارين يومي 19 و20 فبراير 2016، كما أن صياغة التحديات الواردة في الوثيقة المرجعية للنموذج ارتكزت على جميع أهداف التنمية المستدامة؛
- كما تم تكليف **مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية** بالانكباب على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن **برنامج عمله برسم السنتين التشريعيتين** 2016-2017 و2017-2018.
- ومن هذا المنطلق، جاء تنظيم **الندوة البرلمانية حول "أهداف التنمية المستدامة: أية أدوار للبرلمان"** يوم 19 يناير 2017 من أجل استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، التي تعتبر ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة.

وتمثلت أهم مخرجات الندوة في **إعداد دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** من أجل تخويل المستشارات والمستشارين كافة الآليات التي من شأنها ضمان مشاركتهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو دليل تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الاسلامي، وقام بتكييف المسودة مع السياق المغربي **فريق مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع لمجلس المستشارين. وتجدون في الأروقة خارج القاعة نسخة من هذا العمل.**

إضافة إلى ذلك أوكلنا إلى **فريق مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع لمجلس المستشارين** إعداد الحصيلة التشريعية والرقابية لمجلس المستشارين استنادا إلى خطة العمل الدولية لأهداف التنمية المستدامة، لتوضيح المجهودات التي يتم بذلها من قبل مجلس المستشارين عبر وظائفه في التشريع والرقابة في تحقيق الأهداف المذكورة، وذلك وفق منهجية تمثلت في تتبع جميع المبادرات التشريعية والرقابية للمجلس وتصنيفها بحسب الأهداف التي تندرج في إطارها، علما بأن مبادرة واحدة

يمكن أن تندرج في إطار أكثر من هدف، وفي إطار نفس الهدف ضمن أكثر من غاية **مما جعل مجموع المبادرات المسجلة في إطار الأهداف 17 تصل إلى 459 مبادرة، وتجدون في الأروقة خارج القاعة نسخة من هذا العمل.**

السيدات والسادة الحضور،

دور البرلمان في محاربة الفساد

يعتبر هدف محاربة الفساد أحد أهم الهداف التي يرمي البرلمان المغربي إلى تحقيقها، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها صلاحيات ذات علاقة مباشرة بالتفاعل مع مجلسي البرلمان لتحقيق فعالية وشفافية السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تنيط المادة 3 من القانون رقم 113.12 بالهيئة إبداء الرأي بطلب من أحد مجلسي البرلمان في مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا تقديم كل اقتراح أو توصية إلى مجلي البرلمان تهدف إلى نشر وتعزيز. يتم النزاهة والشفافية وتريخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة.

- ولقد أحدث مجلس النواب لجنة مراقبة المالية العمومية التي تختص بمراقبة تتبع الإنفاق العمومي وكذا دراسة التقارير الموضوعاتية للمجلس الأعلى للحسابات؛
- ويعمل البرلمان المغربي بمجلسين على تحقيق هدف محاربة الفساد عبر مجموع الآليات التشريعية والرقابية التي يتوفر عليها من قبيل التشريع، ومراقبة وتتبع التنفيذ عبر طرح الأسئلة الكتابية والشفوية والأسئلة المندرجة في إطار جلسات المساءلة الشهرية، وتقييم السياسات العمومية، ولجان تقصي الحقائق، ناهيك عن الأنشطة الاشعاعية، ممثلة في الأيام الدراسة المنظمة في المواقع ذات الصلة، إضافة إلى الانفتاح على المجتمع المدني من خلال تلقي ملتمسات المواطنين في مختلف القضايا ذات الصلة بالموضوع.

هدف محاربة الفساد

- خلال الحصيلة التشريعية لهذه السنة احتلت المبادرات المتعلقة بالهدف 16 المسمى بهدف البرلمانيين الرتبة الثانية بـ 82 مبادرة، بعد المبادرات المتعلقة بالهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إن هاجس تحقيق الهدف 16 المتعلقة بالسلام والعدل والمؤسسات حدا بأعضاء المجلس إلى طرح 9 مشاريع قوانين و33 سؤالاً شفهياً و38 سؤالاً كتابياً، كما كان موضوع محورين لجلسة مساءلة شهرية، ويتعلق الأمر بمحور إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة، والمحور المتعلق بحصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمحاربة العالم (وهو يدخل في إطار الغايتين 7 و10 من هذا الهدف)؛
- ولقد تم التركيز في إطار هذا الهدف (16) على الغاية 3 منه وذلك بـ 34 مبادرة وهي الغاية المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ الفرص ووصول الجميع إلى العدالة، في حين جاءت الغاية 5 في المرتبة الثانية وهي التي تتعلق بالحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وذلك بـ 19 مبادرة. أما الغاية 6 والتي تتعلق باستثناء مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، فلقد جاءت في المرتبة الثالثة بـ 12 مبادرة.